



تقرير مراجع الحسابات الداخلي

١- يقدم مكتب خدمات المراقبة الداخلية طيه تقريره السنوي عن السنة التقييمية ٢٠٠٩ إلى جمعية الصحة للعلم.

٢- وتحدد القاعدة الثانية عشرة من النظام المالي - المراجعة الداخلية للحسابات - اختصاص مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والمراقبة. وتقضي الفقرة ١١٢-٣ (هـ) من القاعدة الثانية عشرة بأن يقدم المكتب كل سنة تقريراً موجزاً إلى المدير العام عن أنشطة المكتب وتوجهاتها ونطاقها، وعن حالة تنفيذ التوصيات. وتتص هذه القاعدة أيضاً على أن يحال هذا التقرير إلى جمعية الصحة مشفوعاً بالتعليقات التي تعد ضرورية.

٣- ويضطلع المكتب بنشاط يرمي إلى الاطمئنان إلى سلامة الحسابات وإلى تقديم المشورة، بشكل مستقل وموضوعي، بغرض إضافة قيمة إلى عمليات المنظمة وتحسينها. وهو، باتباع أسلوب منهجي ومنضبط، يساعد المنظمة على تحقيق أغراضها، عن طريق تقييم وتحسين فعالية العمليات المتعلقة بإدارة المخاطر ومراقبتها وتدبرها. وهو مسؤول عن التحقيق في أي نشاط مريب يزعج حدوثه، ويتولى تنفيذ وظيفة تقييم برامج المنظمة. وللمكتب أن يطلع اطلاقاً تاماً وفورياً ودون قيود على السجلات والممتلكات وعلى شؤون الموظفين والعمليات والوظائف داخل المنظمة التي يراها ذات صلة بالموضوع قيد الاستعراض. ولم تقرض أية قيود على نطاق عمل المكتب خلال قيامه بأعماله أثناء عام ٢٠٠٩.

نطاق أعمال المكتب

٤- المخاطر في نظر المكتب هي إمكانية وقوع حدث من شأنه أن يعرقل إنجاز الأغراض المنشودة. ولذلك يعتمد المكتب إلى تقييم المخاطر حسب درجة وطأتها واحتمال حدوثها. ويسترشد المكتب في وضع أولويات أعماله بالدراسة المنهجية للمخاطر باعتبارها أساس تخطيط أعماله قبل الشروع فيها.

٥- وقد وضع المكتب لمشاريعه الإشرافية أهدافاً محددة بدقة شديدة، ولذلك فإن النطاق العام لأعماله هو تقييم ما إذا كانت الإجراءات التي صممها إدارة المنظمة ونفذتها لإدارة المخاطر والمراقبة وحسن الإدارة ملائمة وفعالة بطريقة حققت الأغراض المحددة، وهذا التقييم يضمن ما يلي: (أ) أن تكون المخاطر قد حددت وقيمت وتم تفاديها؛ (ب) أن تكون المعلومات المالية والإدارية والتشغيلية دقيقة وموثوقة وجيدة التوقيت؛ (ج) أن تكون إجراءات شؤون الموظفين مطابقة للوائح المنظمة وقواعدها وسياساتها ومعاييرها وإجراءاتها؛ (د) أن تكون الموارد قد حُصِّلت بطريقة اقتصادية واستعملت بكفاءة وكفلت لها الحماية الواقية؛ (هـ) أن تكون البرامج والخطط والأغراض المنشودة قد أُنجِزت؛ (و) أن تكون المراقبة التي مارستها المنظمة قد عززت الجودة والتحسين المستمر.

٦- وفي ختام كل استعراض أصدر المكتب تقريراً تفصيلياً وقدم توصيات إلى الإدارة لمساعدتها على إدارة المخاطر والمحافظة على الضوابط وضمان الإدارة الرشيدة لأعمال أمانة المنظمة. أما هذا التقرير فهو يعرض المسائل الحاسمة التي تبيينها من كل استعراض أجراه. ويتضمن الملحق ١ قائمة بالتقارير التي أصدرها المكتب من واقع خطة عمله لسنة ٢٠٠٩، ومعلومات عن حالة تنفيذ ما ورد بها من توصيات.

إدارة المكتب

٧- أجرى المكتب أعماله طبقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات، التي أصدرها معهد المراجعين الداخليين للحسابات وتم إقرارها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٨- وهذا المكتب مسؤول أمام المدير العام، وكان عدد المناصب فيه في نهاية العام ١٧ منصباً.

٩- يصدر المكتب لموظفيه أوامر التكليف طبقاً لأولوياته. بيد أن حالات المخاطر العالية التي تقتضي التحقيق في الأنشطة غير النظامية، وهي حالات تظهر بطريقة مفاجئة، قد تحرف عمل الموظفين عن مسار الأولويات المحددة. ولذلك فإن المكتب يبادر إلى تحديد أولويات أنشطته ثم يدخل عليها التسويات اللازمة كلما استجدت أعمال لم تكن متوقعة. ويقدم المكتب خدماته أيضاً إلى كيانات أخرى (مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز) على أساس استرداد التكاليف.

١٠- ويتحمل المكتب تكاليف موظفيه والتكاليف الأخرى مثل تكاليف السفر والاستعانة بالاستشاريين وشراء الإمدادات التشغيلية للوفاء باختصاصاته. وكان تمويل المكتب في عام ٢٠٠٩ كافياً لتغطية مصروفاته الضرورية، فلم يضطر إلى إرجاء أي من أعماله.

١١- ويواظب المكتب على ضبط الاتصال بالمراجع الخارجي لحسابات المنظمة توخياً لتنسيق أعمال المراجعة وتلافي ازدواجها. ويقدم المكتب إلى مراجع الحسابات الخارجي نسخة من جميع تقاريره عن المراجعة الداخلية والتقييم.

عمليات المراجعة

المكاتب الإقليمية والقارية

١٢- المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا. كان الغرض من هذه المراجعة تقييم إدارة المخاطر وإجراءات السيطرة على المخاطر في مجالات مختارة من أعمال شعبة الشؤون الإدارية والمالية. وأسفرت المراجعة عن مستوى معقول من الاطمئنان إلى أن المخاطر الرئيسية قد حددت وتم تخفيف وطأتها، لكن المراجعة بينت أيضاً عمليات يتعين التشدد في ضوابطها الداخلية. وقد نشأت مخاطر جديدة من جراء اعتماد هذا المكتب الإقليمي على النظم القديمة بالتوازي مع نظام الإدارة العالمي الجديد الذي نفذ في المقر الرئيسي في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، وهي مخاطر لم تتم السيطرة عليها تماماً. وينبغي على وجه الخصوص لهذا المكتب الإقليمي أن يعزز الرصد المالي لما يلي: (أ) المساهمات الطوعية، لكي يضمن أن جميع الأموال الواردة تتاح لتنفيذ البرامج في التوقيت المناسب، (ب) اتفاقات المانحين، لكي يضمن استخدام الأموال قبل انتهاء صلاحية المنح. وينبغي أن يتخذ إجراءات من شأنها أن تخفض متوسط الوقت اللازم لتعيين الموظفين - ١٧٣ يوماً - لأن هذا الوقت يتجاوز حالياً بكثير مهلة التسعين يوماً. وينبغي له أيضاً أن يحسن مدى اكتمال الوثائق المحفوظة في

ملفات الموظفين وملفات اختيار المرشحين لشغل المناصب، وهي الملفات التي تؤيد صحة التعاقد وتشرح مسوغات اختيار المرشحين.

١٣- **المكتب القطري في أبيدجان.** كان الغرض من المراجعة تقييم ما يلي: (أ) مستوى الكفاءة في استخدام الموارد وادخارها والمحافظة عليها؛ (ب) مدى امتثال لوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها؛ (ج) مدى اكتمال المعلومات المالية والإدارية. وتبين من المراجعة أن هذا المكتب القطري لم يسيطر على المخاطر سيطرة وافية، لا في مجال المحافظة على الموارد النقدية والأصول الثابتة والسلع الواردة، ولا في مجال ضمان سلامة المعلومات المالية والإدارية. وتبين أيضاً وجود حاجة إلى تحسين مستوى الالتزام بلوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها التي تتعلق بتفويض السلطة وتبرير الالتزامات والمدفوعات بمستندات كافية.

١٤- **المكتب القطري في نيروبي.** تبين من مراجعة الأداء والعمليات المتكاملة أن هذا المكتب كان يصعد الانتعاش من سنة صعبة، هي سنة ٢٠٠٨ التي اضطر فيها إلى العمل في ظروف الطوارئ بعد العنف الذي أعقب الانتخابات. وأثبتت المراجعة أن تقسيم وزارة الصحة بعد الانتخابات مثل مخاطرة كبيرة عرقلت استمرارية إجراءات سياسات الصحة وحدت من الثقة في النهج الكيني الشامل للقطاعات. وبوسع المنظمة أن تخفف من وطأة هذه المخاطر، وذلك بالدعوة إلى مواصلة الحوار الخاص بالسياسات في إطار ذلك النهج، وبمساعدة وزارة الصحة على تنشيط الآليات التوجيهية. وتشتمل المجالات التي تحتمل تحسين برامج المنظمة على ما يلي: (أ) تعزيز التعاون بين برامج المنظمة الخاصة بمسائل الطوارئ في جميع القطاعات؛ (ب) تحويل وجهة الاعتمادات المالية صوب دعم نظام الصحة ليتغلب على الصعوبات ويحقق أغراض الخطة الاستراتيجية الكينية الثانية لقطاع الصحة الوطني ٢٠٠٤-٢٠١٠؛ (ج) إيلاء المزيد من الاهتمام لتنظيم العلاقات مع المانحين. وهناك أمور أخرى محددة تقتضي التحسين في مجال دعم العمليات، ولاسيما وقد أثبت هذا المكتب القطري أن التزامه بقواعد المنظمة في مجال تحضير المعاملات لم يكن باعثاً على الارتياح. وتبين من استعراض المسؤوليات عموماً وطريقة توزيع العمل في وحدته الإدارية وجود فصل غير سليم بين الواجبات وخصوصاً في مجال المشتريات.

١٥- **المكتب القطري في نيامي.** استهدفت المراجعة تقييم الضوابط الداخلية الموضوعية لتخفيف وطأة المخاطر وللسيطرة الفعالة على المخاطر في مجالي الشؤون المالية والشؤون الإدارية. وتبينت ضرورة قيام هذا المكتب القطري بتعزيز ضوابطه للتخفيف من وطأة الإدارة غير الفعالة والنقص العام في الالتزام بلوائح المنظمة، وذلك لأن المستندات لم تكن مكتملة. وكانت إجراءات المراقبة على حركة الأموال النقدية غير فعالة وأدت إلى ازدواج المدفوعات وصرفها بلا مستندات سليمة. وأثبتت المراجعة أيضاً ضعفاً كبيراً في مراقبة إجراءات الشراء، وضرورة تحسين إجراءات الرصد الدوري للأموال المتاحة والنفقات الفعلية. هذا فضلاً عن ضرورة تعزيز متابعة التقارير الواردة من وزارة الصحة عن أموال التعاون المالي المباشر.

١٦- **وحدة مبادرة التحرر من التبغ التابعة للمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا.** تبين من مراجعة الأداء أن هذه الوحدة عملت جاهدة لتحسين مكافحة التبغ؛ وأسهمت في وضع إجراءات محددة للترصد وبناء القدرات الوطنية والدعوة إلى مكافحة التبغ في بلدان إقليم جنوب شرق آسيا. وتتعاون هذه الوحدة مع العديد من أصحاب المصلحة من خلال ترتيبات ابتكارية وهيكل غني بالشراكات. وبيّنت المراجعة أن هذه الوحدة تحتاج إلى ما يلي: (أ) تعزيز دعمها للبلدان من أجل وضع وإنفاذ القوانين؛ (ب) العمل على إجراء تحليل اقتصادي بهدف تنمية سياسات الصحة؛ (ج) ضمان الحصول على تمويل موثوق ورفع مستويات التوظيف من أجل تنمية القدرات الإقليمية والوطنية؛ (د) وضع خطة استراتيجية متوسطة الأجل ومتوافقة مع اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ؛ (هـ) حشد الموارد بطريقة منهجية. وتحتاج الإدارة على سبيل الأولوية إلى تحسين التنسيق وتبادل المعلومات مع شركاء التنفيذ الآخرين في مبادرة بلومبرغ العالمية للحد من

تعاطي التبغ. وقد أصبحت هذه المسألة تثير قلقاً عظيماً لدى بعض النظراء الوطنيين والدوليين، وكذلك لدى بعض موظفي المنظمة على مستويات مختلفة، لأن مخاطر هذه المسألة ستلحق الضرر بمصادقية المنظمة على الأجل الطويل، وبتنفيذ أنشطة مكافحة التبغ في الإقليم.

١٧- **المكتب القطري في أكرا.** أجريت المراجعة لتقييم مدى فاعلية إجراءات إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في مجالات مختارة تخص الشؤون الإدارية والميزانية والمالية. وتبين عموماً من المراجعة أن المخاطر المرتبطة بفاعلية وكفاءة العمليات وحماية الأصول والالتزام بقواعد المنظمة ولوائحها في هذه المجالات كانت قد حددت وعولجت. لكن المسؤوليات في مجال المشتريات تحتاج إلى التوزيع السليم، وينبغي الحد من حجم المعاملات النقدية. وتبين أيضاً وجود ضعف في إدارة أسطول السيارات ورصد نفقاته. وفي الختام ينبغي لهذا المكتب القطري أن يبذل جهوده للحصول من حكومة غانا على الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

١٨- **الوكالة الدولية لبحوث السرطان في ليون بفرنسا.** ركزت المراجعة على أهم مجالات المراقبة المالية والإدارية بعد أن نفذت هذه الوكالة نظاماً متكاملاً لتخطيط الموارد المؤسسية وأصبحت تستخدمه في مجالات الميزانية والمالية والخزينة والموارد البشرية والمشتريات. ولما كانت هذه الوكالة بصدد تحسين هذا النظام فقد شملت المراجعة أيضاً المخاطر المرتبطة بمشروع هذا التحسين. وكشفت المراجعة عن وجود مستوى عالٍ من المخاطر بسبب بعض الثغرات في التنفيذ الحالي لهذا النظام وقلة الوقت المتاح لتنفيذ النظام الجديد في الثنائية ٢٠١٠-٢٠١١. ولذلك فإن نشاط العمليات وأداء البرامج قد يتعرضان لحالات انقطاع إذا أدت المشكلات المرتبطة بالنظام إلى عرقلة المعاملات الإدارية والمالية. وبسبب غياب الوسائل التنظيمية لرصد المعلومات، قد تحدث أيضاً أخطاء في تدوين النفقات. وقد أجريت أيضاً مراجعة محدودة للاشتراكات المقررة التي لم تدرج بعد في الميزانية، وذلك لتقييم ما إذا كان تمويل النفقات منها في الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ وفي سنة ٢٠٠٨ معقولاً بالمقارنة بقرارات المجلس الإداري للوكالة. وتبين من هذه المراجعة أن النفقات كانت معقولة في ضوء القرارات ذات الصلة.

١٩- **المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ.** تمت مراجعة إجراءات الإدارة والمراقبة في مجالات مختارة تابعة لإدارة الشؤون الإدارية والمالية في الفترة اللاحقة لتشغيل نظام الإدارة العالمي. وعندما تم تنفيذ هذا النظام في تموز/ يوليو ٢٠٠٨ لم تكن به وظائف آلية تخص بعض الأمور الأساسية. وتبين أن بعض هذه الوظائف الآلية لم يكن فعالاً عند إجراء المراجعة، ومنها ما يلي: (أ) النظام المتكامل لإجراءات الإقراض؛ (ب) التشغيل البيئي لمضاهاة كشوف المصارف بكشوف النظام الإلكتروني لنقل الأموال؛ (ج) بعض السمات التي تخص التعاون المالي المباشر والأصول الرأسمالية الثابتة؛ (د) بعض تقارير المنتفعين بهذا النظام. وكشفت المراجعة عن مستوى عالٍ من المخاطر التي لم تخفف حدة وطأتها في مجالي الموثوقية والاكتمال في بيانات هذا المكتب الإقليمي، وهي مخاطر تعزى إلى مواطن ضعف في الضوابط الإجرائية منذ تنفيذ نظام الإدارة العالمي، وإلى عدم اكتمال مستندات نظام إدارة السجلات. وهناك أيضاً احتمال بقاء بعض الأخطاء والمعاملات غير المأذون بها خافية عن العيون، لأن أهم الضوابط (مثل مضاهاة الكشوف المصرفية بالسجل العام للحسابات) لم تكن تنفذ في حينها. ويتعين التشدد في قيود دخول النظام وما فيه من موافقات على انسياب العمل (انظر الفقرة ٢٦). وقد أسفر غياب أي نظام متكامل للاقتراض عن حالات تأخير في معالجة نفقات المكاتب القطرية. وكان تنفيذ الضوابط ضعيفاً بسبب قلة الوضوح في تحديد المسؤوليات بين هذا المكتب الإقليمي والمقر الرئيسي ومركز الخدمات العالمي، وكذلك التأخر في متابعة الثغرات المبلغ عنها. وقد اعترفت إدارة هذا المكتب الإقليمي بكثير من هذه المخاطر المحيطة بالنظام، ونفذت بعض الإجراءات التي خففت جزئياً من وطأتها. بيد أن مستوى المخاطر التي لم تحسم سيظل عالياً إلى حين تنفيذ الوظائف الآلية التي تعزز هذا النظام.

٢٠- **مكتب جنوب السودان في جوبا.** ركزت المراجعة على الضوابط الداخلية التي تخفف من وطأة المخاطر المرتبطة بالشؤون الإدارية والمالية. ودل تقييم الفاعلية العامة للضوابط الداخلية على أنها غير ملائمة. وبينت النتائج أن هيكل هذا المكتب وما فيه من تكنولوجيا للمعلومات وضوابط أمنية لا تساعد على تنفيذ الأنشطة بكفاءة. وينبغي لهذا المكتب أن يعزز ضوابط أنشطة التعاون المالي المباشر. ولوحظ من المراجعة أيضاً أن السلف المصروفة لتنفيذ البرامج والتي بلغت بضعة ملايين من الدولارات الأمريكية كانت تدفع دائماً نقداً إلى موظفي المنظمة ولم تكن هناك آلية رسمية لرصد السلف التي لم تدون. وكان هناك أيضاً نقص في المساءلة عن النقديات المحولة إلى بعض المراكز المحلية لتمويل تكاليف تشغيلها ومرتببات موظفيها. وأثبتت المراجعة وجود ضعف خطير في إجراءات الإعلان عن المناقصات وإرسائها، وفي الالتزام العام بقواعد مشتريات المنظمة. وكانت ضوابط جرد الموجودات والأصول الثابتة غير فعالة. وبالتالي فإن مخاطر الغش وارتكاب المخالفات المالية مازالت عالية.

٢١- **المكتب القطري في لوساكا.** أجريت مراجعة متكاملة للأداء والعمليات لتقييم مدى حسن أداء المنظمة في زامبيا لتحقيق النتائج المذكورة في خطة العمل، ومقدار إسهامه بالنيابة عن المنظمة في تحسين الحاصلات الصحية، والقدرة التشغيلية المتوفرة لدعم تحقيق النتائج. وتبين وجود مستوى جيد في هذا المكتب القطري من الأداء العام للبرامج، والإسهام في الحاصلات الصحية في زامبيا وخصوصاً في المجالات التي تركزت فيها غالبية الموارد البشرية والمالية (مثل مجال مكافحة الملاريا والأيدز والإصابة بفيروسه والسل، ومجال التمنيع). أما المجالات الأخرى فقد عانت من عنصر مقيد عرقل تحقيق النتائج ألا وهو العجز عن تأمين جزء كبير من المساهمات الطوعية التي كانت متوقعة. وكان الدعم التشغيلي ملائماً عموماً لتنفيذ خطة العمل ومطابقاً في معظم الحالات لسياسات المنظمة وممارساتها. وكانت الاستثناءات الملحوظة تتعلق بتوزيع الواجبات والالتزام بقواعد المنظمة ولوائحها في مجال المشتريات. ولوحظ أيضاً أن بدء العمل بنظام الإدارة العالمي يقتضي إدخال تغييرات على الدعم التشغيلي ووضع مرتسم جديد للمناصب الإدارية.

٢٢- **وحدة برنامج الدعم الإداري التابعة للمكتب الإقليمي لأوروبا.** تبين من مراجعة الأداء أن هذه الوحدة فرقة حركية أثبتت قدرتها على التشغيل والاستجابة لدعم الأنشطة القطرية في الإقليم الأوروبي. فقد أدت هذه الوحدة دوراً فعالاً في الربط بين المكتب الإقليمي والدول الأعضاء، وقدمت إسهاماً حاسماً لتنفيذ مبادرة التركيز القطري في ذلك الإقليم. وأثبتت المراجعة صحة أداء هذه الوحدة لوظيفتين أساسيتين هما تقديم الدعم التشغيلي إلى المكاتب القطرية، وتقديم الدعم إلى نائب المدير الإقليمي. لكن التقدم كان أبطأ من ذلك في أداء الوظيفة الأساسية الثالثة وهي التعاون مع الوحدات التقنية الأخرى وشبكتها في الإقليم على تعزيز دعمها الفعال للأنشطة القطرية. ولذلك شددت المراجعة على ضرورة التركيز على هذا التعاون مع الوحدات التقنية، وعلى تحديد ما يتيح لهذه الوحدة أن تشبع الاحتياجات الراهنة للمكاتب القطرية. وتضمنت عملية المراجعة توصية بإعادة تقييم مهام هذه الوحدة وتعديلها وإرسال النتائج إلى المكاتب القطرية في الإقليم. وتبين أيضاً وجود فرصة لتبادل الخبرات المكتسبة من تنفيذ مبادرة التركيز القطري في هذا الإقليم مع المستويات الأخرى في المنظمة، وذلك لتعزيز التعلم المؤسسي.

٢٣- **المكتب الإقليمي لأفريقيا.** بينت المراجعة أن الضوابط السارية في هذا المكتب الإقليمي لم تخفف على النحو الملائم وطأة المخاطر المرتبطة بكفاءة وفاعلية العمليات والالتزام بقواعد المنظمة ولوائحها. فهذا المكتب يعتمد حالياً على نظامين مختلفين للمعلومات الإدارية هما نظام الإدارة العالمي ونظام الشؤون الإدارية والمالية الخاص بهذا المكتب. ولذلك ينبغي تعزيز هذين النظامين بما يضمن تطابق المعلومات بينهما ورصد التنفيذ المالي للمساهمات الطوعية. وتبين أيضاً أن ضوابط أموال التعاون المالي المباشر تحتاج إلى التحسين حتى يتم استلام التقارير التقنية والمالية ذات الصلة في حينها. وهناك مجالات تحدد بها مخاطر عالية ولم تحسم بعد على النحو السليم مثل الحسابات الشخصية للموظفين الذين تركوا المنظمة، والمبالغ التي طال تأخرها في

الحسابات الشخصية والحسابات المعلقة. وأثبتت المراجعة كذلك وجود ضعف في مراقبة جدول مرتبات الموظفين المعيّنين بعقود قصيرة المدة، وضرورة تعزيز ضوابط الرصد لضمان التقيد بقواعد ولوائح المنظمة التي تتعلق بتوثيق الالتزامات المالية.

المقر الرئيسي

٢٤- استعراض الضوابط المفروضة على إجراءات عملية مختارة في مركز الخدمات العالمي. أجرت شركة دولية لمراجعة الحسابات هذا الاستعراض بالنيابة عن المنظمة، وذلك لمراجعة مجموعة مختارة من الممارسات الإدارية لمركز الخدمات العالمي، وهذه المجموعة المختارة هي جدول المرتبات، والمشتريات، والحسابات الواجبة الدفع،^١ وذلك لتقييم مدى وجود أهم الضوابط ذات الصلة ومدى فاعليتها. وقد اقتصر هذا الاستعراض إلى حد كبير على عمليات مركز الخدمات العالمي، الأمر الذي يعني أن هناك ضوابط أخرى للتخفيف من وطأة المخاطر في العمليات الوسيطة وتستحق التقييم في إطار المراجعات اللاحقة. وإن كان التركيز قد انصب على مركز الخدمات العالمي فإن بعض الملاحظات والتوصيات الخاصة به تنطبق أيضاً على المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية وتقتضي مشاركة إدارات أخرى من أمانة المنظمة. وقد أثبت الاستعراض أن تعريف المراقبة ومدى وضوح ملكية العمليات ناقصان إلى حد كبير، وأن الضوابط تعوز الكثير من المجالات التي تم استعراضها. ومما يزيد من المخاطر الناجمة عن نقص الوضوح في المراقبة أن هناك قدراً متأخراً من العمل ووظائف آلية لم تدرج بعد في نظام الإدارة العالمي، وضغطاً في عبء العمل المتوقع في ثلاثة أقاليم أخرى ستشعر في الاعتماد على نظام الإدارة العالمي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وتضمنت عملية المراجعة توصية باتخاذ إجراءات عاجلة لتخفيف وطأة المخاطر الناجمة عن عدم دقة التقارير، والتخبط في تنفيذ العمليات، والتأخر في اكتشاف الأنشطة التي يحتمل أن تكون غير نظامية.

٢٥- وحدة مبادرة التحرر من التبغ، في المقر الرئيسي. أجريت المراجعة لتقييم العمليات المالية والإدارية في هذه الوحدة لتحديد ما يلي: (أ) مدى الكفاءة في استخدام الموارد وادخارها؛ (ب) حماية الأصول الرأسمالية؛ (ج) الالتزام بلوائح المنظمة وسياساتها وإجراءاتها؛ (د) مدى دقة المعلومات المالية والإدارية. وتبين أن الضوابط المالية والإدارية تحتاج إلى التعزيز، وأن المخاطر المتبقية التي تم تحديدها تستحق المعالجة في المجالات التالية: التوظيف بعقود قصيرة المدة؛ والمعلومات المالية التي تقدم إلى المانحين؛ ورصد نفقات المكاتب الإقليمية والقطرية؛ وتوقيع الاتفاقات في حينها؛ والتقيد بإجراءات المنظمة في مجال الخدمات التعاقدية.

٢٦- ضمان الجودة والسلامة: الفريق الطبي بإدارة الأدوية الأساسية والسياسات الدوائية. روعيت في هذه المراجعة مسؤولية هذا الفريق عن المجالات التي تؤدي فيها المنظمة دوراً دولياً مهماً، ولاسيما الترويج للقواعد والمعايير الدولية، مثل دستور الأدوية الدولي، وتخصيص الأسماء الدولية غير المسجلة الملكية. ويؤدي هذا الفريق أيضاً أنشطة تقنية مهمة مثل تقديم الدعم اللازم لتعزيز السلطات الوطنية التي تنظم الأدوية، والرصد الدولي للأثار الدوائية الضارة، والتحقق المسبق من صلاحية الأدوية. وتبين عموماً من المراجعة أن هذا الفريق يسيطر على المخاطر على النحو الوافي، لكن كثرة التركيز على الأنشطة التي يحدد المانحون وجهتها، وازدياد الاعتماد على مساهمات طوعية محددة، والرسوم التجارية، والموظفين المعارين، كلها أمور قد تؤثر على إدراك الناس لحياة المنظمة واستقلاليتها. وكانت هناك مخاطر ناجمة عن عدم كفاية الاتصال والتنسيق بين الوحدات والإدارات، بالإضافة إلى ثغرات في تنظيم وإدارة الفريق. وتبين أيضاً أن إدارات

١ شملت هذه المراجعة استعراضاً للتوصيات التي لم تتفد بعد في مجال الحسابات الواجبة الدفع (انظر الفقرة ٥٥).

أخرى لا تعبر الاهتمام الكافي لخبرة هذا الفريق في الجوانب الدوائية لبرامج مكافحة الأمراض، وخصوصاً خبرته في رصد صلاحية الأدوية.

٢٧- **الدخول في نظام الإدارة العالمي.** أجريت المراجعة لتقييم فاعلية الضوابط الداخلية المطبقة على دخول جزئية إنتاج معلومات نظام الإدارة العالمي والنظم المرتبطة به، وهي الضوابط التي تضمن ألا يدخل في هذه الجزئية سوى المصرح لهم بذلك، وأن يتوافق مستوى الاطلاع على الخط مع مستواه المعتمد. وتبين من المراجعة وجود مستوى عالٍ من الالتزام بالدقة في منح حقوق الدخول وسحبها طبقاً للتعليمات الواردة من المختصين بإصدار الموافقات. وتبين أيضاً أن فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يدرك إلى حد كبير المخاطر المرتبطة بتنفيذ الدخول في نظام الإدارة العالمي والنظم ذات الصلة به، لكن إجراءات التخفيف من وطأة هذه المخاطر لم تنفذ بعد في بعض المجالات، وكان المطلوب التحايل على حالات التأخير في معاملات نظام الإدارة العالمي. وبالتالي فإن المخاطر قائمة من حيث حصول الموظفين وغيرهم من المستفيدين بنظام الإدارة العالمي، أو إمكانية حصولهم، على حقوق في غير محلها لدخول جزئية إنتاج النظام، وإمكانية التأخر في كشف أعمالهم. وحددت عملية المراجعة حالات معينة تحتاج فيها المنظمة إلى تشديد الأمن للمحافظة على المعلومات السرية أو المعلومات الحساسة المشحونة في نظام الإدارة العالمي وفي نظام إدارة السجلات المرتبط به.

٢٨- **القسم الطبي.** تبين من المراجعة أن أعمال القسم الطبي المتعلقة بتنفيذ النظام الأساسي للموظفين ومساعدة لجان المنظمة تدار بكفاءة. وينبغي للإدارة العليا أن تحل بقراراتها مسائل القدرة اللازمة لإجراء الفحوص الطبية الدورية والموافقة على اللياقة الصحية للموظفين قبل شروعاتهم في السفر. وقد وجدت ثغرات في معاملات نظام الإدارة العالمي من حيث صرف الموافقات الطبية ورصد الإجازات المرضية، وينبغي أن يُعاد النظر في دور هذا القسم في لجنة رصد التأمين الصحي للموظفين (انظر الفقرة ٣٠). وتبين أيضاً أن دور هذا القسم يتطور من مجرد إعطاء النصائح إلى تقديم خدمات الصحة المهنية الكاملة. وهذا التحول واضح من مسودة السياسات التي أقرت مؤخراً بشأن الصحة المهنية والسلامة والتي لم يكن فريق السياسات العالمية قد استعرضها وأيدها عند إجراء هذه المراجعة. وفي مجال تطبيق خدمات الصحة والسلامة على الموظفين توجد أيضاً تفاوتات وتباين بين المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ولا بد من معالجة هذه المسائل في الإطار الأوسع للسياسة الجديدة الشاملة لعموم المنظمة. ويوسع هذا القسم أن يحسن أعماله وأن يُسهم في هذه السياسة بأن يحل ويترصد البيانات، وبأن يجري تقديراً مستقلاً "لجميع المخاطر" التي تحيط بالصحة المهنية؛ وبأن يستعين بالبيانات المتاحة ليقتراح التدخلات الوقائية الفعالة.

٢٩- **استعراض نهج المنظمة إزاء المراقبة المالية.** أجرت هذا الاستعراض شركة دولية لمراجعة الحسابات بالنيابة عن الأمانة. وكان القصد منها إجراء تحليل رفيع المستوى للنهج الراهن الذي تتبعه المنظمة إزاء المراقبة المالية، ومقارنته بالممارسات الفعالة، وإبراز ما في الهيكل الراهن للمراقبة الداخلية في المنظمة من مواطن ضعف. وقد جرى العرف في المنظمة على اتباع اللامركزية في المسؤوليات المالية المسندة إلى المكاتب الإقليمية. ومنذ عام ٢٠٠٣ أعيد توزيع مسؤوليات المراقب المالي ريثما تنفذ الأمانة نظام تخطيط الموارد المؤسسية في تموز/ يوليو ٢٠٠٨، والذي نقلت بموجبه بعض مسؤوليات معالجة المعاملات المالية إلى مركز ناءٍ هو مركز الخدمات العالمي. وقد تبين أن المراقب المالي لا يتمتع بأي سلطة على المكاتب الإقليمية ومركز الخدمات العالمي، ولم تحدد له خطوط المسؤولية معها. وهذا التفتيت في المسؤوليات المالية يضعف قدرة وكفاءة المراقب المالي على تخطيط وتنظيم وتوجيه الشؤون المالية للمنظمة ككل. وقد كان لتشغيل نظام الإدارة العالمي ومركز الخدمات العالمي أثر وخيم على انسياب العمليات وتوزيع المسؤوليات. ولذلك تضمن الاستعراض توصية بتوضيح وتعزيز المسألة المالية وإطار المراقبة الداخلية بين المقر الرئيسي ومركز الخدمات العالمي والمكاتب الإقليمية.

٣٠- إدارة ومراقبة صندوق التأمين الصحي للموظفين. تبين من المراجعة أن الأصول الرأسمالية لهذا الصندوق تدار وفقاً للاستراتيجية الاستثمارية للمنظمة وأغراضها المعتمدة، لكن بعض مواطن الضعف موجودة في الطريقة الإدارية العامة لهذا الصندوق، وتشكل مخاطر محتملة قد تهدد استدامة الصندوق على الأجل الطويل. وتتعلق مواطن الضعف هذه بما يلي على وجه الخصوص: (أ) عدم وجود ميثاق يحدد المبادئ والمعايير الاستراتيجية الأساسية للنظر في التعديلات اللازمة لقواعد الصندوق ومزاياه؛ (ب) رصد الأوضاع المالية للصندوق؛ (ج) الالتزام بمقتضيات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويمكن تحسين الطريقة الإدارية بتوضيح الأدوار والمسؤوليات وخصوصاً لأعضاء لجنة الترخيص بالمقر الرئيسي، وتحديد معدل عقد اجتماعات لجان الترخيص. ولم تدل سجلات الأعوام القليلة الماضية على وجود أي عجز تشغيلي كبير، ويبدو أن الدعم الإداري كان يسير على ما يرام للبت في مطالبات موظفي المقر الرئيسي، لكن هناك مجالاً للتحسين على صعيد المكاتب الإقليمية من حيث رصد التطبيق المتناسك للقواعد والإجراءات وتقديم تقارير دورية إلى لجنة الترخيص بالمقر الرئيسي.

٣١- استراتيجية إدارة المعارف. أثبتت المراجعة صحة المنجزات التي تحققت في خمسة اتجاهات استراتيجية لإدارة المعارف. وتشمل هذه المنجزات الأنشطة التي تديرها "إدارة استراتيجية إدارة المعارف وتبادلها"، ووحدات أخرى كانت قد بدأت أنشطة إدارة المعارف من أجل إشباع احتياجات محددة. وتعد إدارة المعارف نشاطاً عظيم الأهمية للمنظمة بوصفها منظمة "قائمة على المعارف". وقد بدأت الإدارة المذكورة أعمالها متوخية طموحات كبيرة، غير أنها بعد فترة من عدم التيقن فقدت جزءاً كبيراً من قدرتها على دعم إدارة المعارف وعمليات تبادل المعارف. وتبين من المراجعة أن ما في استراتيجية المنظمة لإدارة المعارف، التي صدرت في عام ٢٠٠٥ من جوانب متعلقة باختصاصات "إدارة استراتيجية المعارف وتبادلها" مازالت صالحة لكن الاستراتيجية نفسها هي التي لم تعد توجه - حسب تعريفها الأصلي - المعارف في المنظمة. وخلاصة المراجعة هي أن تطبيقات إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع الصحة تزداد أهمية للدول الأعضاء لكن قدرة الأمانة على دعم هذا النشاط محدودة.

التقييم

٣٢- إدارة تعزيز مأمونية الحمل. تم تقييم هذه الإدارة للوقوف على مدى أهميتها وكفاءتها وفعاليتها ومدى إنجازها أغراضها. وتعد صحة الأم والوليد من الأولويات العالمية للمنظمة ولذلك كلفت المنظمة إدارة تعزيز مأمونية الحمل برفع المستوى القطري الدعوة، وتقديم الدعم التقني، وأعمال الرصد والتخفيف، ومتابعة الشراكات. وتبين من التقييم أن الموظفين التقنيين يتمتعون بسمعة مهنية قوية وأن هذه الإدارة تقدم دعماً تقنياً جيداً. وقد أعدت هذه الإدارة وثيقة لنهجها الاستراتيجي حددت فيها الاتجاهات الاستراتيجية لأعمالها لكنها لم تعد بعد خطة استراتيجية رسمية متوسطة الأجل كاملة بالغايات والموارد المطلوبة. وتحتاج هذه الإدارة إلى تحسين دعمها لتكثيف وتنفيذ المواد العالمية على الصعيد القطري، بما في ذلك إعداد الخطط اللازمة للتوسع المنهجي في تنفيذ استراتيجية التدبير العلاجي المتكامل أثناء الحمل والولادة. ويبدو أن إعادة توزيع الأعمال في دائرة شؤون الأسرة والمجتمعات المحلية قد تسهم في زيادة كفاءة الأعمال المتعلقة بصحة الأم والوليد والحد من التراكب والازدواج بين أعمال إدارة الصحة الإنجابية وبحوثها وأعمال إدارة صحة الأطفال والمراهقين. ولوحظ أيضاً من التقييم أن عدة مسائل إدارية لم تحسم بعد بخصوص التوظيف والهيكل وأولويات أنشطة الدعم القطري. وينبغي لهذه الإدارة أن تعد خطة للتحسين المنهجي لقدرات البلدان على الرصد والتقييم، وأن تقترح مؤشرات قطرية عملية. ولوحظ من التقييم أيضاً وجود صعوبات من حيث المالية والتوظيف لأن

اعتمادات الميزانية والنفقات الفعلية ظلت على ما كانت عليه منذ الثنائية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ولغاية الثنائية ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وتبين أن أنشطة حشد الموارد غير موحدة في هذه الإدارة وأن من الضروري وضع استراتيجية مكتوبة لحشد الموارد.

٣٣- **حشد الموارد من قبل الأمانة.** تبين من التقييم أن الميزانية البرمجية للمنظمة ازدادت على مدى الثلاث ثنائيات الماضية وأن بعض الوحدات التقنية والدوائر قادرة على حشد الموارد بموارد وفيرة حتى وإن كانت محددة أو مخصصة إلى حد بعيد لأغراض معينة. وتبين أيضاً أن إطار الإدارة القائمة على تحقيق النتائج في المنظمة يوفر قاعدة متينة لحشد الموارد، لكن قلة التنبؤات الواقعية بالتمويل على مستوى المنظمة وعدم وجود استراتيجية لحشد الموارد للمنظمة بأسرها أمران يحدان من اتساق أنشطة حشد الموارد في المنظمة بأسرها. وينبغي توضيح أدوار ومسؤوليات المقر الرئيسي والمكاتب الرئيسية فيما يتعلق بحشد الموارد. ويوجد أيضاً اختلال في التوازن بين الأغراض الاستراتيجية والمكاتب الرئيسية، ونقص عام في التوقعات والمرونة. ولم يصل بعد نظام المساهمات الطوعية الجديد إلى المستويات المتوقعة، وينبغي وضع مسوغات أفضل للمبالغ التي تحتاج المنظمة إلى ترحيلها. وفي إطار تطورات الصحة في العالم واتجاهات التمويل، وبالنظر إلى اللامركزية في حشد الموارد للمنظمة أسفرت عملية التقييم عن التوصية بحشد الموارد على مدى الأعوام المقبلة حسب التدابير الموضوعة في الإطار الذي وضعته المنظمة في عام ٢٠٠٥ لحشد الموارد للمنظمة بأسرها.

التحقيق

٣٤- **في مكتب قطري تابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز.** تم التحقيق في مزاعم بأن موظفاً من هذا البرنامج سافر عدة مرات في رحلات رسمية في درجة أعلى من الدرجة المسموح بها في سياسات السفر الخاصة بالمنظمة. ولم يكشف التحقيق عن أي بيئة على إساءة استخدام موارد البرنامج أو على انتهاك سياسات السفر السارية في المنظمة من قبل ذلك الموظف، ومع ذلك صدرت ثلاث توصيات لتحسين الالتزام بسياسة السفر التي وضعتها المنظمة.

٣٥- **في مركز الخدمات العالمي.** كشف التحقيق عن أن مساعداً لشؤون الموارد البشرية قد فتح في نظام الإدارة العالمي حساباً باسم موظف وهمي. وأكد التحقيق أن القيمة الكلية للمبالغ المفقودة لهذا السبب (مدفوعات وبدلات للموظف الوهمي) بلغت ٣٣٩ ٥٦ دولاراً أمريكياً. وقد أحيل هذا الموضوع إلى سلطات إنفاذ القانون للشروع في التحقيق القانوني والملاحقة القضائية.

٣٦- **في أحد المكاتب القطرية.** كشف التحقيق عن أن موظفاً بأحد المكاتب القطرية دفع مبلغ ١٧٤ ٦١ دولاراً أمريكياً نقداً إلى أحد البائعين، متجاهلاً بذلك تعليمات أصدراها نائب المدير الإقليمي بشأن الحد من المعاملات النقدية إلى أدنى قدر. وأثبت التحقيق أن هذا الموظف نفسه تجاهل ممارسات الشراء الجيدة بأن اشترى بصفة منتظمة بضائع مطلوبة للمكتب من بائعين صوريين وغير راغبين في الإفصاح عن سجلاتهم التجارية ويستعملون أسماء تجارية وعناوين لأشخاص غير مرتبطين بهم ولا بأعمالهم التجارية. وكشف التحقيق أيضاً عن أن موظفاً آخر في المكتب نفسه اشترى بضائع وخدمات لتكنولوجيا المعلومات لحساب هذا المكتب القطري من سوق محلية بفواتير شركات أجنبية لا وجود لها في البلد، معرضاً المنظمة بذلك لمخاطر قانونية ومساس بسمعتها. وادعى هذا الموظف أنه اشترى خدمات قيمتها ٣٥٠ دولاراً أمريكياً من شركة محلية، في حين لم يكن ممثلو هذه الشركة المحلية في الواقع على دراية بهذه الخدمات. ولذلك قرر المكتب الإقليمي المعني بهذا المكتب القطري اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد هذين الموظفين.

٣٧- في أحد المكاتب القطرية. كشف التحقيق عن أن موظفاً مكلفاً بالمشتريات في أحد المكاتب القطرية قد أنشأ علاقات استثمارية مع موردين، الأمر الذي أسفر عن تضارب المصالح. ومن بين ما قام به هذا الموظف أنه تدخل في إجراءات الشراء للوساطة في بيع سيارة إلى أحد موردي المنظمة. وفي مناسبة أخرى أعطى هذا الموظف معلومات لمورد مواد طباعة عن أرخص العروض المقدمة لتوريد الورق. وتبين من التحقيق أن المشرف على هذا الموظف لم يمارس الإشراف الحق والتحقق الواجب، لأنه لم يكتشف أنشطة هذا الموظف التجارية المتعددة والمتنوعة خارج المكتب ومع موردي المنظمة لعدة سنوات. ولم يتسلم مراجع الحسابات الداخلي أي رد يفيد باتخاذ الإجراءات التأديبية ضد هذا الموظف و/ أو ضد المشرف عليه.

٣٨- في أحد المكاتب القطرية. كشف التحقيق عن أن موظفاً في أحد المكاتب القطرية قد أخذ نقداً ١٦ ٠٠٠ دولار أمريكي على الأقل من الخزينة لأغراضه الشخصية من دون إذن. وقد تم طرد هذا الموظف من الخدمة، وبدأ اتخاذ الإجراءات التأديبية ضد موظفين اثنين آخرين لعجزهما عن الإشراف وإخلالهما بالإجراءات المالية المقررة.

المتابعة والتنفيذ

٣٩- يرصد المكتب مدى تنفيذ جميع توصياته ليضمن أن الجهاز الإداري أو الإدارة العليا قد نفذت الإجراءات الفعالة أو قبلت المخاطرة بعدم اتخاذها. وقد تسلم المكتب بلاغاً بأن جميع توصياته الصادرة بموجب خطة عمله لسنة ٢٠٠٨ وما قبلها قد نفذت، وعرضت إجراءات التنفيذ على المكتب ليستعرض مدى فاعليتها وتم إقفال عمليات المراجعة الخاصة بها باستثناء المذكور منها في الفقرات اللاحقة. ويتضمن الملحق ٢ قائمة بعمليات المراجعة التي لم تنفذ توصياتها بعد.

٤٠- وحدة أمن الموظفين في المقر الرئيسي. شرح تقرير المراجعة الصادر في حزيران/يونيو ٢٠٠٥ مواطن الضعف في الإجراءات التي تتبعها وحدة الأمن في المقر الرئيسي لتحديد المخاطر الرئيسية المتعلقة بأمن الموظفين وإجراءات تخفيف وطأتها. وعند إعداد هذا التقرير كان معظم التوصيات قد نفذت باستثناء توصيتين. وهاتان التوصيتان وغيرهما من المسائل التي أظهرتها مراجعة الأمن في المكاتب الإقليمية لم تحسم بعد.

٤١- إدارة المخاطر المؤسسية. حصلت دائرة الإدارة العامة في سنة ٢٠٠٦ من مشروع استشاري خارجي على قاعدة تنفيذ نظام لإدارة المخاطر المؤسسية^٢. وقد تم الشروع في إنجاز هذا العمل، وما أن يكتمل التنفيذ يمكن اعتبار الموضوع منتهياً.

٤٢- الحسابات المصرفية للرابطات وسائر الكيانات المنشأة من قبل موظفي المنظمة. أجري هذا الاستعراض في عام ٢٠٠٧،^٣ ويجري الآن إعداد مبادئ توجيهية لإنشاء وتشغيل الرابطات وسائر الكيانات ذات العلاقة بالمنظمة وفتح وتشغيل حساباتها. وستستمر أعمال المتابعة إلى حين اكتمال التنفيذ.

١ انظر الوثيقة ج ٣٢/٥٩، الفقرة ٢٨.

٢ انظر الوثيقة ج ٣٤/٦٠، الفقرة ٢٨ والملحق.

٣ انظر الوثيقة ج ٢٥/٦١، الفقرة ٢٥.

٤٣- المرفق الدولي لشراء الأدوية. لم يرد بعد أي رد بخصوص عملية تقييم المخاطر التي أجريت في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.

٤٤- لجنة استعراض أخلاقيات البحوث، التابعة للمنظمة. أُجري هذا الاستعراض في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. وتم تقديم معلومات إضافية تبين أن الإجراءات قد اتخذت بشأن بعض التوصيات التي لم تكن قد نفذت من قبل، ومع ذلك ستستمر المتابعة إلى حين الانتهاء من تنفيذ التوصيات الأخرى.

٤٥- تقييم جاهزية مراقبة مركز الخدمات العالمي. إحقاقاً بالتقرير الصادر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨، استمر العمل على تنفيذ الضوابط الداخلية في مركز الخدمات العالمي، لكن استعراضاً آخر أجرته شركة تدقيق دولية في عام ٢٠٠٩ أكد أن التقدم المحرز في هذا الصدد كان محدوداً.

٤٦- المكتب الإقليمي لأفريقيا. ٤ شرح تقرير المراجعة الصادر في شباط/ فبراير ٢٠٠٨ مدى تعرض هذا المكتب الإقليمي للمخاطر الإدارية والمالية. وقد تلقى مراجع الحسابات الداخلي تقارير مرحلية في العام ٢٠٠٨ و٢٠٠٩ بينت ضخامة جهود التنفيذ. وقد طلب مراجع الحسابات الداخلي مزيداً من المعلومات عن حالة تنفيذ ثلاث توصيات لم تنفذ بعد.

٤٧- المكتب القطري في بريتوريا. أجريت في عام ٢٠٠٨ مراجعة لتقييم الأداء الإداري لهذا المكتب القطري الذي يعمل بأسلوب الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. ٥ وتسلم مراجع الحسابات الداخلي رداً في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ وردوداً أخرى في عام ٢٠٠٩ بينت أن بعض التوصيات قد نفذت بطريقة مقبولة. وطلب مراجع الحسابات الداخلي مزيداً من المعلومات للاطمئنان إلى أن بقية التوصيات قد حظيت بالانتباه الوافي. وستستمر المتابعة.

٤٨- التعاون مع القطاع الخاص. أفادت التقارير بأن العمل مازال جارياً على تنفيذ توصيات كثيرة مدرجة في التقرير الصادر في حزيران/ يونيو ٢٠٠٨. ولما كان الأمر يتعلق بأعمال معقدة، وبالنظر إلى الأولوية التي أفردتها المنظمة لعلاقتها بالشراكات، ما كان لتنفيذ جميع التوصيات أن ينتهي بحلول نهاية عام ٢٠٠٩، ولذلك سيستمر التنفيذ في عام ٢٠١٠.

٤٩- المكتب الإقليمي لأوروبا. وردت إجابة مبدئية بأن إجراءات كثيرة قد اتخذت لتسوية الأمور المحددة في التقرير الصادر في تموز/ يوليو ٢٠٠٨. ولما كان العمل جارياً على تنفيذ بعض التوصيات فستستمر المتابعة لضمان التنفيذ التام.

١ انظر الوثيقة ج ٢٥/٦١ تنقيح ١، الفقرة ٢٩.

٢ انظر الوثيقة ج ٢٥/٦١ تنقيح ١، الفقرة ٢٨.

٣ انظر الوثيقة ج ٢٥/٦١ تنقيح ١، الفقرة ٣٠.

٤ انظر الوثيقة ج ٢٥/٦١ تنقيح ١، الفقرة ٢٣.

٥ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ١٥.

٦ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٢٧.

٧ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ١٦.

٥٠ - عمليات الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، إدارة عمليات الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها، التابعة للمقر الرئيسي. ورد تقرير شرح الإجراءات الكثيرة التي اتخذت لتنفيذ التوصيات المتعلقة بتسوية الأمور التي حددتها المراجعة التي تمت في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك ستستمر المتابعة لضمان التنفيذ التام لجميع توصيات المراجعة.

٥١ - المكتب القطري في موسكو. كانت نتيجة المراجعة التي تمت في عام ٢٠٠٨ أن المخاطر المحيطة بالشؤون المالية والإدارية كانت واضحة لذلك المكتب وتم تخفيف وطأتها عموماً. وأوصى مراجع الحسابات الداخلي بالمزيد من التحسينات. ووردت تقارير بأن معظم هذه التوصيات قد نفذ بالكامل في عام ٢٠٠٩، وقد طُلب ذلك المكتب بإثبات الإجراءات المتخذة لتنفيذ بقية التوصيات. وستستمر المتابعة.

٥٢ - المكتب القطري في إسلام أباد. كشفت المراجعة التي أجريت في عام ٢٠٠٨ عن أن إدارة المخاطر عموماً وإجراءات المراقبة لم تكن وافية في مجال الشؤون المالية والإدارية في هذا المكتب القطري. وقد اتخذت الإجراءات المناسبة لدرجة اعتبار بعض التوصيات منتهية، لكن هناك توصيات أخرى بانتظار المزيد من الوثائق أو التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذها. ولذلك ستستمر المتابعة.

٥٣ - التغطية التأمينية العالمية في المقر الرئيسي. أجريت مراجعة في عام ٢٠٠٨ لتقييم ما إذا كانت التغطية التأمينية تُدار على النحو السليم من أجل حماية ممتلكات المنظمة وموظفيها ومقدمي الخدمات، والتحقق من صحة قيمتها.٤ وقد وردت إجابة مبدئية على تقرير تلك المراجعة. ولوحظ أن من المزمع تنفيذ بعض التوصيات من خلال مشروع يدعمه استشاريون خارجيون، وأن العمل على تنفيذ معظم التوصيات إما لم يبدأ بعد وإما بدأ ولم ينته بعد. لذلك تم توجيه طلب للإفادة بحالة تنفيذ جميع التوصيات. وستستمر المتابعة.

٥٤ - منح التعليم التي يصرفها المقر الرئيسي. أجريت مراجعة في نهاية عام ٢٠٠٨ لتقييم مدى الالتزام بقواعد المنظمة ولوائحها الخاصة بدفع منح التعليم.٥ ووردت تقارير تفيد بأن معظم التوصيات قد نفذ. وما زال المزيد من المعلومات مطلوباً قبل اعتبار التوصيتين المتبقيتين منتهيتين.

٥٥ - الحسابات المدينة (الواجبة الدفع) بعد العمل بنظام الإدارة العالمي. وردت عدة إجابات في العامين ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ على تقرير المراجعة الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. ومع ذلك فإن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات محدود، الأمر الذي أكدته استعراض لاحق لمجموعة منتقاة من إجراءات العمل في نظام الإدارة العالمي أجرته شركة تدقيق دولية في عام ٢٠٠٩ بالنيابة عن الأمانة. ولذلك ستستمر المتابعة، على أن التوصيات التي لم تنفذ بعد وتشبه توصيات تلك الشركة ستشكل جزءاً من متابعة ذلك التدقيق (انظر الفقرة ٢٣).

١ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٢٨.

٢ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ١٩.

٣ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٢٢.

٤ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٣٠.

٥ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٣٢.

٦ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٣١.

٥٦- المكتب القطري في كيتو المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية. كان من المزمع إجراء مراجعة متكاملة لهذا المكتب في عام ٢٠٠٨، ولكنها أجريت في عام ٢٠٠٩ وأبرزت بعض مخاطر متبقية محدقة بأداء البرامج.١ وقد تم تنفيذ معظم التوصيات، لكن مكتب المراقبة الداخلية سينتظر المستندات الدالة على ذلك قبل أن يعتبر التوصيتين المتبقيتين منتهيتين.

٥٧- وحدة مكافحة الملاريا التابعة للمكتب الإقليمي في أفريقيا. انتهت مراجعة الأداء في أوائل عام ٢٠٠٩، وورد ما يفيد بأن العمل جار على تنفيذ التوصيات وأن ١٠ توصيات منها قد نفذت تنفيذًا تامًا. ولم ترد بعد المعلومات الإضافية والمستندات الدالة على تمام تنفيذ التوصيات المتبقية.

الإجراء المطلوب من جمعية الصحة

٥٨- جمعية الصحة مدعوة إلى أن تحيط علماً بهذا التقرير.

١ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٢٥.

٢ انظر الوثيقة ج ٢٧/٦٢، الفقرة ٢٤.

الملحق ١

تقارير المراجعة والتقييم والتحقيق حسب خطة العمل والحالة الراهنة لعام ٢٠٠٩

عنوان التقرير	رقم الفقرة	تاريخ التقرير	تاريخ الإقفال	التعليقات (يجب إرسال الردود في غضون ستة أشهر من تاريخ التقرير)
المراجعة				
المكاتب الإقليمية والقطرية				
المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	١٢	٢٠٠٩/٤/٢٧	٢٠١٠/١/٥	الملف مقفل
المكتب القطري في أبيدجان	١٣	٢٠٠٩/٤/٢٧	٢٠٠٩/١٢/٢١	الملف مقفل
المكتب القطري في نيروبي	١٤	٢٠٠٩/٥/٢٩		في انتظار الرد المبدئي
المكتب القطري في نيامي	١٥	٢٠٠٩/٦/١٩		في انتظار الرد المبدئي
وحدة مبادرة مكافحة التبغ التابعة للمكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا	١٦	٢٠٠٩/٧/٦		وصل الرد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ولم تكن البيّنة بالجودة المقبولة وتم طلب معلومات إضافية
المكتب القطري في أكرا	١٧	٢٠٠٩/٨/٦		في انتظار الرد المبدئي
الوكالة الدولية لبحوث السرطان في ليون بفرنسا	١٨	٢٠٠٩/٨/٢٠		وصل الرد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠
الوكالة الدولية لبحوث السرطان: الاشتراكات غير المحسوبة في الميزانية	١٨	٢٠٠٩/٨/٢٥	٢٠٠٩/٨/٢٥	أُقفِل الملف لدى فتحه
المكتب الإقليمي لغرب المحيط الهادئ	١٩	/١٠/٢٨ ٢٠٠٩		في انتظار الرد المبدئي
مكتب جنوب السودان في جوبا	٢٠	/١١/٢٧ ٢٠٠٩		وصل الرد المبدئي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ ولم تصل بعد المعلومات والإيضاحات الأخرى المطلوبة
المكتب القطري في لوساكا	٢١	٢٠١٠/٣/١٠		لم يحن بعد موعد الرد
وحدة الدعم الإداري التابعة للمكتب الإقليمي لأوروبا	٢٢	٢٠١٠/٢/٤		لم يحن بعد موعد الرد
المكتب الإقليمي لأفريقيا	٢٣	مسوّدة		

التعليقات	تاريخ الإقفال	تاريخ التقرير	رقم الفقرة	عنوان التقرير
المقر الرئيسي				
في انتظار الرد المبدئي		٢٠٠٩/١٢/٢٣	٢٤	استعراض الضوابط المفروضة على إجراءات عمل مركز الخدمات العالمي
وصل تقرير مرحلي في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ وآخر في شباط/ فبراير ٢٠١٠ ببيانات مقنعة على تنفيذ عدة توصيات. وهناك توصيات مازال العمل جاريا بشأنها ولذلك سنستمر المتابعة		٢٠٠٩/٦/٢٥	٢٥	مبادرة التحرر من التبغ، في المقر الرئيسي
في انتظار الرد المبدئي		٢٠٠٩/٧/١	٢٦	ضمان الجودة والسلامة: الفريق الطبي التابع لإدارة الأدوية الأساسية والسياسات الدوائية
وصل الرد المبدئي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠؛ وقد اتخذت الإجراءات المناسبة لتنفيذ توصيات كثيرة لا جميع التوصيات. ولذا سنستمر المتابعة		٢٠٠٩/٦/٢٦	٢٧	الدخول في نظام الإدارة العالمي
وصل رد مبدئي في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠؛ والعمل جارٍ على معظم التوصيات، ولذا سنستمر المتابعة		٢٠٠٩/٧/١٧	٢٨	القسم الطبي في المقر الرئيسي
في انتظار الرد المبدئي		٢٠٠٩/٧/١٠	٢٩	استعراض نهج المنظمة إزاء المراقبة المالية
وصل رد في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠؛ ولم تصل بعد الوثائق والإيضاحات الأخرى المطلوبة		٢٠٠٩/٩/٣٠	٣٠	إدارة ومراقبة صندوق التأمين الصحي للموظفين
في انتظار الرد المبدئي		٢٠٠٩/١١/٢٤	٣١	استراتيجية إدارة المعارف في المقر الرئيسي
التقييم				
	لا ينطبق	٢٠١٠/١/٢٦	٣٢	إدارة تعزيز مأمونية الحمل
	لا ينطبق	مسودة	٣٣	حشد الموارد في المنظمة
التحقيق				
لم يصل أي رد بالإجراءات المتخذة		٢٠٠٩/٣/١٦	٣٤	في مكتب قطري تابع لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الأيدز
أحيل الأمر إلى النيابة		٢٠٠٩/٣/٣١	٣٥	في مركز الخدمات العالمي
أحيل الأمر إلى النيابة		٢٠٠٩/٥/٢٩	٣٦	في مكتب قطري
لم يصل أي رد بالإجراءات المتخذة		٢٠٠٩/٨/١٤	٣٧	في مكتب قطري
اتخذ المكتب الإقليمي لأوروبا الإجراءات التأديبية		٢٠٠٩/٥/١٩	٣٨	في مكتب قطري

الملحق ٢

تقارير المراجعة التي لم تقفل بعد من خطط العمل السابقة

رقم الفقرة	عنوان التقرير وتاريخه
	٢٠٠٥
٤٠	أمن الموظفين في المقر الرئيسي
	٢٠٠٦
٤١	إدارة المخاطر الرئيسية
	٢٠٠٧
٤٢	الحسابات المصرفية للرابطات وسائر الكيانات المنشأة من قبل موظفي المنظمة
٤٣	المرفق الدولي لشراء الأدوية
	٢٠٠٨
٤٤	لجنة استعراض أخلاقيات البحوث، التابعة للمنظمة
٤٥	تقييم جاهزية مراقبة مركز الخدمات العالمي
٤٦	المكتب الإقليمي لأفريقيا
٤٧	المكتب القطري في بريتوريا
٤٨	التعاون مع القطاع الخاص
٤٩	المكتب الإقليمي لأوروبا
٥٠	عمليات إدارة الإنذار بحدوث الأوبئة والجوائح والاستجابة لمقتضياتها
٥١	المكتب القطري في موسكو
٥٢	المكتب القطري في إسلام آباد
٥٣	التغطية التأمينية العالمية في المقر الرئيسي
٥٤	المنح التعليمية التي يصرفها المقر الرئيسي
٥٥	الحسابات المدينة (الواجبة الدفع) بعد بدء تشغيل نظام الإدارة العالمي*
٥٦	المكتب القطري في كينوا، المشترك بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية*
٥٧	وحدة مكافحة الملاريا التابعة للمكتب الإقليمي لأفريقيا*

* صدرت هذه التقارير في عام ٢٠٠٩.

= = =